بقلم: د. دان ياهف*

هل دولة إسرائيل ديمقراطية ؟!

يخيل في الظاهر ان مفهوم الديمقراطية ومضمونها معروفان للجميع، إذ ان مقولات مثل "إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية" وأنها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" هي مقولات شائعة ومألوفة. غير ان فحصا متأنيا ودقيقا لماهية هذا المصطلح او المفهوم، يبين أنه مركب للغاية، وان هناك حاجة لتفحص وانتقاد النظام الاسرائيلي ومعرفة ما اذا كان يستجيب لكل "المتطلبات" و"الشروط" وهل هو قادر على اثبات موثوقيته اذا خضع لدراسات وابحاث موضوعية.[1]

تعرّف الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم وكقيمة ووجهة نظر ونمط حياة، على انها "حكم الشعب من قبل الشعب ومن اجل الشعب"[2]. والحرية والمساواة هما من القيم الاساسية في الديمقراطية.

هذه القيم تنبع مباشرة من فكرة "الحقوق الطبيعية" للانسان[3]. ونتيجة للصراع والتناقضات بين الحرية والمساواة، نشأت نماذج مختلفة من الديمقراطيات: نموذج الديمقراطية الليبرالية ونموذج الديمقراطية "الاشتراكية – الديمقراطية".

يؤكد النموذج الاول على مبدأ الحرية، فيما يؤكد الثاني على التوازن بين مبادئ الحرية والمساواة[4].

حقوق الانسان في الانظمة الديمقراطية صيغت بشكل مفصل وبحرص شديد من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة وأقرت من قبل حكومة اسرائيل[5].

يتسم توجه الديمقراطية حيال حقوق الاقليات كمجموعات مميزة ومحددة المعالم، بالتنوع والتباين. فهناك اولا التوجه الليبرالي المتطرف الذي لا يعترف بالحقوق الخاصة لمجموعات الاقلية، وانما يدافع عن حقوق الانسان والمواطن من ابناء مجموعة الاقلية كأفراد فقط. التوجه الثاني هو: الليبرالي المعتدل، وهو أيضا لايعترف بمجموعات الاقليات القومية، لكنه لا يفرض على الاقليات الذوبان في الثقافة السائدة. وعلى ما يبدو فإن هذا النهج او التوجه هو الاقرب للنظام القائم في اسرائيل.

اما التوجه الثالث فهو التوجه الذي يعترف بحقوق المجموعة ويمنحها جميع الحقوق المنصوص عليها في النظام الديمقراطي

*جغرافي محاضر في كلية حولون.

الديمقراطية الاسرائيلية تستوعب "الغيبية" و"العنصرية"

بما في ذلك حق التمثيل في البرلمان ومؤسسات الحكم وفي اجهزة التعليم الخاصة واللغة وحرية العبادة. هذه الديمقراطيات تنتظم في الغالب وفق اساليب حكم فدرالية، او حكم ذاتي اقليمي او طائفي[٦].

معظم الدول الديمقراطية لديها دساتير رسمية لها مكانة عليا ملزمة، بينما في اسرائيل توجد فقط مجموعة قوانين يمكن تغييرها من حين الى آخر، الامر الذي يخل بأسس وقواعد الديمقراطية الملزمة[٧].

ترتكز الديمقراطية العصرية الى عدة مبادئ، لا تقوم هذه الديمقراطية (العصرية)الا عبر تضافرها معا في منظومة واحدة. والديمقراطية العصرية هي ديمقراطية تمثيلية ينتخب فيها المواطنون ممثلين يعملون باسمهم ويتولون اتخاذ القرار بشان السياسة الملائمة. ديمقراطية لجميع السكان تقوم على اساس حرية الفرد والحق الطبيعي لكل إنسان بالحرية، ولهذه الديمقراطية سمات خاصة مثل: فصل السلطات، وجود معارضة منظمة، تساوي الفرص في العمل والتعليم والتطوير والبنى التحتية وغير ذلك...

وتقف خلف هذه المبادئ افكار نمت وتطورت منذ القرن السابع عشر، وابرزها:

- الانسان اولا، وله "حقوق طبيعية" كالحق في الحياة والملكية والكرامة والحرية.
- حرية الفرد – حقه في تقرير مصيره وادارة حياته حسب رغبته وارادته، ومن ضمن ذلك حرية التفكير والرأي، حرية الدين والعبادة، التحرر من الدين، حرية التعبير والصحافة، حرية الحركة والتنقل.
- الشعب هو مصدر صلاحيات السلطة، ويعني ذلك فيما يعنيه انتخابات حرة ومتساوية، انتقاد عمل ونشاط السلطة ووجود معارضة لها.
- حسم الأغلبية وحقوق الأقلية. يجب ان تسود ثقافة قائمة على الحوار والإقناع، خاصة وانه لا توجد في الحياة الاجتماعية إجابات قاطعة ومطلقة.
- تساوي قيمة الإنسان: جميع الناس ولدوا أحرارا ومتساوين[٨].

هل تلتزم دولة إسرائيل بهذه المبادئ ، وخاصة تجاه مجموعة الاقلية؟

"ديمقراطية تدافع عن نفسها"

عندما يمارس النظام والسلطة ومجتمع الأغلبية الغبن والتمييز بحق مواطني الدولة الديمقراطية الذين يطلق عليهم "اقليات إثنية" فإنهم يبررون ذلك باسم "الديمقراطية التي تدافع عن نفسها"[٩]. وهكذا فإن مجموعة الأغلبية تشوه عمليا مبادئ وقيم الديمقراطية وتخلق فيها تناقضات بين مسائل حرية التعبير والحرية الشخصية والجماعية والمساواة[١٠]. ويتمحور لب النقاش حول التناقض القائم بين الدفاع عن النظام الديمقراطي على اختلاف مكوناته ومضامينه وبين حماية الحريات الأساسية للفرد[١١].

في المجتمعات التي تتسم بالتشرذم، كالمجتمع الإسرائيلي، من السهل إخراج حزب عن القانون وسن قوانين عنصرية في جوهرها، أو ملاحقة شخصيات عامة تشذ عن الإجماع العام، بدعاوي "الديمقراطية المدافعة عن نفسها" أو "الديمقراطية المتحصنة"[١٢]. ويمكن لنا في هذا السياق ان نجد احزابا وشخصيات مختلفة، تقع إيديولوجيتها على مسافة بعيدة من ايديولوجية غالبية الاحزاب (العرب والاحزاب المناهضة للصهيونية)، لا توافق على الكثير من المبادئ القائمة في جوهر النظام (مناهضة العولمة، عمليات الخصخصة، عدم المساواة الإقليمية، قرى غير معترف بها وغير ذلك..) لكنها تشارك في ذات الوقت في العملية السياسية، ومع ذلك نجدها مستبعدة في الغالب من المشاركة في الائتلاف الحكومي[١٣] ومن لجان مركزية في الكنيست، الأمر الذي يحد من تأثيرها وإلى درجة الغياب التام[١٤].

في المقابل نجد ان الكثير من الاحزاب اليهودية التي ترفض الديمقراطية كنهج واسلوب وتعمل من اجل بلورة انماط حياة

بديلة –لانماط الحياة السائدة في الدولة– تستند الى التوراة والشريعة الدينية اليهودية ، لا تتعرض للاقصاء والاستبعاد حيث تشارك هذه الاحزاب من حين الى اخر في الائتلافات الحكومية، وفي رئاسة لجان برلمانية مركزية، مما يتيح لها التمتع والافادة من منافع و"ملذات" الحكم الديمقراطي في اسرائيل، وهو ما يعني بالتالي ان "الديمقراطية المدافعة عن نفسها " تصارع وتكافح في شكل اساسي ضد الاقليات وليس ضد اطر وجهات يهودية تتآمر وتتعدى على الديمقراطية [١٥].

هناك تخبط وانقسام يسود لدى الكثير من الباحثين حيال مسألة تلاؤم النظام الذي تشكل في الدولة مع النموذج الديمغرافي. وتتمحور معظم النقاشات حول النظام او التشكيل غير المتكافئ المرتبط بالعلاقات الاثنية بين اليهود والعرب في الدولة المعرفة سلفا بأنها "دولة اليهود" . [١٦]

وكانت الثقافة السياسية التي تبلورت منذ فترة "اليشوف" وتأسيس الدولة بزعامة دافيد بن غوريون، قد رأت في "الرسمية" اساس الاهتمام. واحتل الجيش والمؤسسات الامنية المختلفة مكانا مركزيا في معظم الاجهزة والمؤسسات السلطوية والادارية، ويصف العديد من الباحثين المجتمع اليهودي في اسرائيل بـ "الشعب المجيّش" او "شعب بالزي العسكري" [١٧]، وبطبيعة الحال فإن هذه المقاربة تضع (السكان) العرب بالضرورة خارج نطاق عضوية المجتمع السياسي وبالتالي فإن من واجب الديمقراطية ان تحمي نفسها منهم.

مواطنو "الديمقراطية المدافعة عن نفسها" يؤيدون في الغالب استخدام القوة العسكرية من قبل الدولة. وقد اعرب اكثر من ثلثي انصار اليمين ونحو ثلث انصار اليسار عن تأييدهم لاستخدام القوة العسكرية ضد متظاهرين عرب [١٨].

مواطنون بلا مواطنة

خلافا لمبادئ الديمقراطية الكلاسيكية، يبدو ان المواطنين العرب (في اسرائيل) بدون مواطنة جوهرية وحقيقية. فالاقلية العربية – الفلسطينية تواجه في معظم مجالات الحياة في اسرائيل عمليات اقصاء وتنكر واغتراب ونزع شرعية. و "تحظى" هذه الاقلية في اغلب الاستطلاعات والممارسات اليومية بنظرة معادية حافلة بالاراء المسبقة والكراهية، نظرة مناوئة للديمقراطية والليبرالية. ويمكن العثور على طائفة كبيرة من الأمثلة والنماذج المدللة على ذلك من خلال تصفح موقع الكنيست على شبكة الانترنت ومواقع حكومية اخرى، وكذلك من خلال الصحف اليومية وتصريحات العديد من الاحزاب والمنظمات والجمهور الاسرائيلي (اليهودي) الواسع.

تفحص "نتاجات" الكنيست يظهر وجود سلسلة من القوانين التي تنطوي على انعكاسات مباشرة او غير مباشرة على الاقلية العربية – الفلسطينية في كل ميادين ومجالات الحياة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية. هذه القوانين تجحف بحق المواطنين الفلسطينيين من خلال تضييق الحيز الديمقراطي الذي يتحرك فيه هؤلاء المواطنون وتوسيع مساحة الحيز اليهودي الذي يتم اقصاؤهم منه، وبذلك تتعزز "اليهودية" وتضعف "الديمقراطية" في معادلة "دولة اسرائيل، يهودية وديمقراطية" [١٩].

ومن الامثلة على سلسلة القوانين المذكورة :

–تكريس رفض حق العودة في القانون: اقر هذا القانون – وهو بالاساس مشروع قانون خاص قدمه عضو الكنيست يسرائيل كاتس (ليكود) – بالقراءة الثالثة (أي (النهائية) باغلبية ٥٦ صوتا من اصوات اعضاء الكنيست .

–حظر الدخول الى "دولة معادية" : تم سن هذا القانون في اعقاب زيارات قام بها عضو الكنيست عزمي بشارة الى سورية وكذلك اثر تنظيم زيارات لفلسطينيين من مواطني اسرائيل الى سورية للقاء اقاربهم المقيمين هناك. وقد اقر القانون باغلبية ٤٥ صوتا مقابل ١٧ صوتا [٢٠].

اوامر حظر الدخول تسري على "شخص يوجد بحوزته جواز سفر دبلوماسياً او جواز خدمة دولة اسرائيل" وينص قانون حصانة اعضاء الكنيست وحقوقهم وواجباتهم على ان "عضو الكنيست الذي يغادر الدولة يحق له الحصول على جواز سفر خدمة". معنى ذلك ان حظر الدخول الى "دولة معادية" دون اذن لا يسري على اعضاء الكنيست. اما تعديل القانون فيعني ان هذا الحظر يسري ايضا على اعضاء الكنيست منذ اقرار التعديل المذكور ("قانون بشارة").

– قوانين ١٥ ايار ٢٠٠٢: هذه القوانين استهدفت اعادة رسم حدود الديمقراطية في اسرائيل لتتلاءم مع حدود الاجماع الصهيوني، وهي (أي قوانين ١٥ ايار) تعني ان المواطنين الفلسطينيين وممثليهم في الكنيست باتوا خارج هذه الحدود الا اذا غيروا

هوية اسرائيل : معضلات موروثة

هويتهم الفلسطينية.

– تعديل قانون اساس الكنيست: " ابعاد المتطرفين العرب من الكنيست واتاحة المجال لدخول ممثلين اكثر اعتدالا يقبلون الدولة اليهودية والديمقراطية".

– تعديل قانون الانتخابات للكنيست ولرئاسة الحكومة. وتعني بنود هذا القانون الزام الممثل الفلسطيني بتذويت او تمثل الدونية والتمييز اللذين يفرض القانون التسليم بهما. [٢١]

– تقليص مخصصات الأولاد : في نطاق خطة الطوارئ الاقتصادية، يتحدث القانون عن تقليص مخصصات الأولاد التي تدفعها "مؤسسة التأمين الوطني" للعائلات التي لا يخدم افرادها في قوات الامن الاسرائيلية. وقد اقر هذا القانون من قبل الكنيست باغلبية ٧٤ عضوا مقابل ٢٤ معارضا [٢٢].

بالاضافة الى ذلك قدمت ايضا مشاريع قوانين مختلفة موجهة بشكل واضح ضد الاقلية الفلسطينية في اسرائيل، ومن بينها : (مشروع) قانون المواطنة الذي يقيد الازواج[٢٣] ، ومشروع قانون بشأن تشجيع الهجرة الذي قدمه عضو الكنيست ميخائيل كلاينر عام ٢٠٠٠، ومشروع قانون بشأن قمع الذاكرة الفلسطينية (حظر احياء "يوم النكبة")، مشروع قانون الاراضي والاستيطان ومشاريع قوانين مختلفة تتعلق بالحقوق السياسية وحرية التعبير وغير ذلك.. ويعاني المواطنون العرب من اجحاف ومكانة متدنية للغاية في سوق العمل والتعيينات السياسية والشركات الحكومية، وقد كتب الكثير عن مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية في الكتب والمقالات والتقارير الصحافية[٢٤] .

البرفسور دان سوئين، كتب في هذا الصدد: "يوجد في اسرائيل تناقض أساسي بين الطابع اليهودي المعلن للدولة وبين واجب الدولة ايضا في منح مواطنة كاملة ومتساوية لمواطنيها العرب"[٢٥].

"الاقلية العربية ابقيت خارج انظمة توزيع القوة والموارد.. حيث وقعت ضحية للتوجه القائل (" اليهود اولا")"[٢٦] .

"تمارس دولة اسرائيل نظاما سلطويا مجحفا بحق مواطنيها العرب. فهي لا تكفل لهم نفس الحريات والفرص التي تمنحها لمواطنيها اليهود"[٢٧] .

التمييز واللامساواة يجدان تعبيرا لهما في كل نواحي الحياة: التعليم، الاراضي، التخطيط، البنى التحتية، المشاركة المدنية والثقافية، التطوير والتشغيل، سياسة الاجور، مستوى المعيشة، معدلات البطالة، تحديد مناطق الاولوية، شروط السكن، مشاريع البناء وخلافه.. [٢٨]

قدمت ايضا مشاريع قوانين مختلفة موجهة بشكل واضح ضد الاقلية الفلسطينية في اسرائيل، ومن بينها : (مشروع) قانون المواطنة الذي يقيد الازواج، ومشروع قانون بشأن تشجيع الهجرة الذي قدمه عضو الكنيست ميخائيل كلاينر عام ٢٠٠٠، ومشروع قانون بشأن قمع الذاكرة الفلسطينية (حظر احياء "يوم النكبة")، مشروع قانون الاراضي والاستيطان ومشاريع قوانين مختلفة تتعلق بالحقوق السياسية وحرية التعبير وغير ذلك.. ويعاني المواطنون العرب من اجحاف ومكانة متدنية للغاية في سوق العمل والتعيينات السياسية والشركات الحكومية، وقد كتب الكثير عن مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية في الكتب والمقالات والتقارير الصحافية

في ضوء كل ذلك، هناك شك كبير فيما اذا كانت دولة اسرائيل تلتزم بمعايير الديمقراطية العصرية.

املاك الغائبين – الحاضرين

قبل فترة ليست ببعيدة توجه الى اسطنبول مبعوثون من طرف الحركة الاسلامية، التي تتخذ من "ام الفحم" مقرا لها، للبحث في ارشيف الامبراطورية العثمانية عن تسجيلات توثق املاك المسلمين في اسرائيل، وذلك في ضوء رفض دائرة الاراضي الاسرائيلية تزويدهم بمعلومات عن ممتلكات الوقف الاسلامي التي استولت عليها دولة اسرائيل بموجب "قانون املاك الغائبين ١٩٥٠".

وكانت اوساط المسلمين في اسرائيل قد بدأت مؤخرا بمطالبة الدولة باعادة الممتلكات المصادرة.

صحيح ان الحركة الاسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح تتسم بالتطرف، لكن مبادرتها المتعلقة بممتلكات الوقف الإسلامي، محقة. ومن المتوقع ان تتحول هذه المسألة الى مشكلة غير سهلة، فالحديث لا يدور هنا عن مناطق تدريب ورماية عسكرية او اماكن ذات اهمية امنية، وانما ممتلكات وعقارات حضرية (مبانٍ سكنية وحوانيت ومقابر ومساجد ومؤسسات عامة) لا حاجة للدولة بها.

وهذه الممتلكات تنقل وتسرب سنويا لحساب جهات خاصة مقابل رشاوى يدفعها تجار الاراضي وشركات بناء لما يسمى بـ "مجالس الامناء" المعينين من طرف الحكومة والدولة، كما حصل مثلا في تسريب "مقبرة عبد النبي" والتي اقامت عليها إحدى الشركات فندق هيلتون في شمال تل ابيب، ومقبرة جموسين، التي سربها رئيس مجلس امناء الاوقاف في يافا (احمد فنغري) الذي قتل على يد مجهولين، ومقبرة طاسو في يافا، فضلا عن عشرات الحالات الاخرى التي سربت فيها عقارات وقفية بطريقة مشابهة.

قد تضطر اسرائيل ذات يوم الى اعادة الممتلكات الاسلامية الى اصحابها، ولكن كلما مر الوقت دون القيام بمبادرة لتعديل او الغاء قانون املاك الغائبين المذكور فإنه لن يبقى الا القليل الذي سيتعين عليها اعادته. وفي هذا السياق يجب ان تمثل امام اعيننا الفضيحة الاخيرة المتعلقة باملاك طائفة الروم الارثوذكس في القدس الشرقية، حيث اتهم البطريارك (المخلوع) ايرينيدوس ببيع أراضٍ تابعة للطائفة، الى جهات يهودية. وفيما يتعلق بممتلكات الاوقاف الاسلامية، من المحتمل ان يأتي يوم تندم فيه الدولة الاسرائيلية على ما اخذته على عاتقها من مسؤولية في هذا الخصوص [٢٩] .

"عدالة التوزيع"

يقول باحثون عديدون ان المجتمع في اسرائيل، سواء المجتمع اليهودي او العربي، يجب ان يُعرّف كمجتمع "متعدد الثقافات"، وانه لا يجوز له ، بهذه الصفة، التنازل عن المطالبة بالمساواة الاجتماعية والتوزيع العادل. ومن هنا فإن النضال الفاعل والناجع في سبيل تحقيق هذا المطلب يجب ان يتم بالتوازي مع النضال من اجل الاعتراف الثقافي.

يتضمن منهج التعددية الثقافية مطلبين رئيسيين: الاول، الاعتراف بثقافة مجموعات اثنية اجتماعية تتعرض لقمع وتمييز، الثاني اعادة توزيع الموارد المادية بهدف تعويض المجموعات المذكورة عما لحق بها من ظلم واجحاف [٣٠] .

كذلك فإن منهج التعددية الثقافية الليبرالية يتبنى الاحتواء أو التضمين الكامل والمتساوي لمجموعات الاقلية في الديمقراطية الليبرالية، وهذا الامر لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق الاعتراف بالحقوق الجماعية لتلك المجموعات وباختلافها ثقافيا.

لعل قضية عائلة قعدان ومستوطنة (بلدة) "كتسير" تشكل مثالا كلاسيكيا على انعدام عدالة التوزيع.

فرفض المؤسسات الرسمية ذات الصلة السماح لعائلة قعدان

مكانة اراضي البدو في النقب تدل ايضا على انعدام عدالة التوزيع، فهناك عشرات القرى غير المعترف بها، والتي يقطنها نحو ٦٠ الف نسمة، يقيمون في ظروف مزرية للغاية، بدون كهرباء او ماء او خدمات صحية... الدولة التي ترفض اقامة قرى دائمة ومنظمة لصالح هؤلاء السكان البدو، تسمح في الوقت ذاته لافراد يهود، بل وتشجعهم على الاستيطان في الآف الدونمات المصادرة من البدو [٣٢] .

تشييد بيت لها في مستوطنة "كتسير" ينطوي على انتهاك خطير وغير مبرر لمبدأ المساواة [٣١] .

مكانة اراضي البدو في النقب تدل ايضا على انعدام عدالة التوزيع، فهناك عشرات القرى غير المعترف بها، والتي يقطنها نحو ٦٠ الف نسمة، يقيمون في ظروف مزرية للغاية، بدون كهرباء او ماء او خدمات صحية... الدولة التي ترفض اقامة قرى دائمة ومنظمة لصالح هؤلاء السكان البدو، تسمح في الوقت ذاته لافراد يهود، بل وتشجعهم على الاستيطان في الآف الدونمات المصادرة من البدو [٣٢] .

نظام اثنوقراطي او جمهوري – اثني

"الاثنوقراطيا هي نوع محدد من الانظمة يساعد في توسع مجموعة اثنية قومية في بقعة جغرافية تتنازع عليها مجموعات اثنية مختلفة. هذا النظام مسخر لخدمة الاهداف الاقليمية والاقتصادية والسياسية والثقافية للقومية الاثنية المتنفذة" [٣٣] .

في دولة يسودها هذا النظام، يؤدي الانتماء الاثني (وليس المدني) الى توزيع" الصالح المشترك"، أي الموارد والقوة، الامر الذي يؤدي بالتالي الى نشوء مجتمع طبقي ونشوء "طبقات اثنية".

يولد النظام الاثنوقراطي بالضرورة عملية اقصاء وغبن لمجموعات الاقليات والمجموعات الهامشية. ويخلق نموذج النظام " الاثنوقراطي الاستيطاني" تمييزا وفصلا في توزيع المجال (الحيز) الامر الذي يخلق بالتالي خريطة سكنية استيطانية – اثنوقراطية [٣٤].

ينشأ النظام الاثنوقراطي بواسطة "مجتمع المستوطنين" الذي يقوم باقصاء السكان الاصليين او المستوطنين السابقين عن طريق تكوين قومية اثنية قوية (يهودية صهيونية) وتخصيص موارد وتطوير وانشاء بنية طبقية بناء على معايير اثنية [٣٥] .

ويقوم النظام الاثنوقراطي بانشاء نظام سيطرة وملكية يشمل الاراضي والتطوير الصناعي والتخطيط الحضري والإقليمي والبنى التحتية والتشغيل وتدفق رأس المال. وتحظى "مجموعة المستوطنين" ("المؤسسين") دفعة واحدة بمكانة رفيعة، وغالبا حصرية، في منظومة تصميم وتشكل المجال. وهي في الغالب تمتلك هذه الحقوق بالقوة والمال ثم تقوم بترجمتها الى قوانين ومعايير وروايات تاريخية للمجموعة المتنفذة[٣٦].

جميع أسس ومقومات هذا النظام تنطبق على النظام الاثنوقراطي القائم في دولة اسرائيل. فالمهمة الرئيسية التي وضعها المشروع الصهيوني نصب عينيه هي تهويد "ارض اسرائيل" (الدولة وفلسطين) عن طريق تنفيذ حملات استيطانية، وعمليات ترانسفير واقصاء للشعب العربي الفلسطيني. ومن هنا يأتي الشعار الصهيوني المركزي "ارض بلا شعب لشعب بلا ارض"، ومقولات "تهويد الارض" و "الارض البكر " و"الحرث السياسي" وغيرها، وذلك لخدمة هذا التوجه.

كذلك تجد الاثنوقراطية تعبيرا لها في منظومة الحقوق والقوى في النظام الاسرائيلي وفي نشوء نظام اجتماعي على اساس اثني طبقي [٣٧] .

وقد نشأت الشرائح الطبقية في "اليشوف" والدولة على النحو التالي :

"المجموعة المؤسسة"، "الطلائعيون"، الصهيونيون الاشكنازيون، " المهاجرون" والذين هم بالاساس الشرقيون والقادمون من اثيوبيا، و "السكان الاصليون" وهم : العرب الفلسطينيون الذين سلبت منهم معظم ممتلكاتهم العقارية وتم اقصاؤهم عن مواقع القوة والنفوذ في الدولة [٣٨] .

أدت حروب ١٩٤٨ و ١٩٦٧ الى طرد وتشريد اكثر من مليون شخص من السكان العرب، إحتل مكانهم "المهاجرون الجدد"

تظاهرة لبدو النقب احتجاجا على مشاريع ترحيلهم

والمستوطنون. بالاضافة الى ذلك اقيمت منذ العام ١٩٤٨ قرابة ١٠٠٠ مستوطنة يهودية، وغالبا على اراضٍ كانت سابقا بملكية عربية[٣٩]. وهكذا جرى تهويد معظم الاراضي العربية التي وضعت تحت السيطرة المركزية للدولة ومؤسسات الشعب اليهودي[٤٠].

هذه العمليات (المصادرة والتهويد.. الخ) نفذت عبر اجراءات واساليب عديدة: مصادرة ونقل ملكية الاراضي العربية، تسجيل اراضٍ كانت خاضعة لسلطة الانتداب (البريطاني) باسم الدولة الاسرائيلية، احالة الادارة والسيطرة الى "دائرة اراضي اسرائيل" و " الكيرن كييمت" ("الصندوق القومي اليهودي")، منع بيع او تأجير الاراضي للسكان العرب، الذين لم يبق بحوزتهم سوى ٥٪ من مجمل الاراضي فيما خصص لاستخدامهم نحو ربع في المائة فقط من اراضي الدولة[٤١].

ويتفق باحثون كثيرون في مجالات الجغرافيا والسوسيولوجيا والقانون والعلوم السياسية على ان دولة اسرائيل، بنظامها وأنماط حياتها، لا تنسجم او لا تتمشى مع مفهوم الديمقراطية الليبرالية. فمقومات واولويات النظام في اسرائيل لا تخضع لمبدأ الحيادية القيمية والثقافية كما أنها لا تشجع ولا تتيح تبلور مجموعة بشرية تسمح بالتضمين الكامل لمجموعة مواطني الدولة وسكانها، وانما هي تستهدف ضمان الطابع اليهودي للدولة وهكذا يمكن بالاضافة الى ذلك، او عوضا عن ذلك، وصف هذا النظام (الاسرائيلي) على انه "قومي اثني جمهوري".

مثل هذه القومية تركز على الدمج بين الاسس والعناصر الاثنية – الثقافية (الانتماء للشعب اليهودي) وبين المبدأ الجمهوري الذي يحدد العلاقة او الرابطة النسبية التي تربط المجموعات الثانوية (العرب، الشرقيون، البدو وغيرهم) بالمجموعة القومية، على اساس مساهمة تلك المجموعات ، الحقيقية او المتصورة، في خدمة المشروع القومي[٤٢].

وحيث ان العرب غير مشمولين ضمن "المجموعة اليهودية" فإنهم مستبعدون من كل "الصالح المشترك". هناك من يقول أنه يمكن لاسرائيل ان تكون "يهودية وديمقراطية" (روت غبيزون ، امنون

أدت حروب ١٩٤٨ و ١٩٦٧ الى طرد وتشريد اكثر من مليون شخص من السكان العرب، إحتل مكانهم "المهاجرون الجدد" والمستوطنون. بالاضافة الى ذلك اقيمت منذ العام ١٩٤٨ قرابة ١٠٠٠ مستوطنة يهودية، وغالبا على اراضٍ كانت سابقا بملكية عربية[٣٩] . وهكذا جرى تهويد معظم الاراضي العربية التي وضعت تحت السيطرة المركزية للدولة ومؤسسات الشعب اليهودي[٤٠] .

روبنشتاين، الكسندر يعقوبسون وغيرهم)، لكن هؤلاء يتجاهلون عدة شروط ومبادئ ضرورية:

- التضمن : وهو مبدأ يهدف الى ضمان ان يشمل "الصالح المشترك"، الذي يعبر عن نفسه في قيم واهداف واستثمارات الدولة القومية، جميع مواطني المجتمع ومجموعاته المختلفة .
- انعدام الفرض والاكراه: مبدأ يطالب بعدم فرض تفسير مفهوم " المصالح المشتركة" على عامة الجمهور من قبل مجموعة الاغلبية المتنفذة.
- الديناميكية : مبدأ يكفل امكانيات تغيير مضامين "الصالح المشترك" تمشيا مع اختيارات وافضليات مواطني الدولة القومية.

اسس النظام في اسرائيل لا تتضمن ولا تعمل بموجب هذه الشروط المذكورة. وتمارس دولة اسرائيل الاقصاء في شكل اساسي تجاه الاقلية العربية، ومهاجري العمل وتقوم كذلك بتهميش مجموعات أخرى) وابقائها في مكانة مدنية متدنية[٤٣].

خلاصة القول، فإن دولة اسرائيل هي دولة اثنوقراطية، او جمهورية – اثنية، ولكنها بالتأكيد ليست ديمقراطية ليبرالية.

ملاحظات ومراجع

١ حنة أدان. مواطنون في اسرائيل في دولة يهودية وديمقراطية. القدس، وزارة المعرف ٢٠٠٠ ص٨٣–٢٣٨ ش.ن آيزنشتات. المجتمع الإسرائيلي في متغيراته. القدس: ي.ل ماغنس ص ١٦٥– ١٦٦، ١٧٥–١٧٧، ٣٨٠–٣٨١و٥٢٠– ٥٢٩. نيسان نافيه. الديمقراطية العصرية: اسس فكرية. تل ابيب، ٢٠٠١.

٢ أ.لينكولن. رئيس الولايات المتحدة، خطاب غيتيسبرغ ١٨٦٣.

٣ جون ستيوارت مل. حول الحرية. القدس . ماغنس

٤ نفس المصدر ، ص٨٧، انظر ايضا: روت غبيزون وحجاي شنيدور (محرران) :– حقوق الانسان والمواطن في اسرائيل. القدس: جمعية حقوق المواطن في اسرائيل، الجزء الاول، ١٩٩١ز. بشطا و أيسعور (محرران) نظريات سياسية في العصر الحديث. القدس : م. نيومان، الجزء الاول.

٥ اعتمد الاعلان من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩٤٨/١٢/١٢ ، واقرت صيغة الاعلان من جانب حكومة اسرائيل. البنود أ– ل . انظر ادن، المصدر السابق ص ١٦٤ – ١٦٩، غبيزون وشنيدور، المصدر السابق ١٩٩١.

٦ بنيامين نويبرغ. الاقليات والديمقراطية. القدس : وزارة المعارف ١٩٩٥. ادن. المصدر السابق ص ١٧٣–١٧٨.

٧ بنيامين اكتسين. نظرية انظمة الحكم. القدس : اكدمون ١٩٩٦ اسحق زامير "تفوق القانون". هآرتس ١٩٨٨/٩/١١.

٨ يمكن اضافة مبادئ أخرى وتفصيلها، لكن هذه (المبادئ) هي جوهر الديمقراطية. انظر ملاحظة رقم ١.

٩ عامي فدهتسور. الديمقراطية المدافعة عن نفسها في إسرائيل. القدس: كرمل ٢٠٠٤ ص١٣–١٦

١٠ انظر : جون ستيوارت ميل. "حول الحرية " وكارل بوبر " المجتمع المفتوح وخصومه". القدس : شليم ٢٠٠٣

١١ – John Rawls. "Liberty, Equality and law". In S.M. McMurrin The Tanner Lectures on Human Values. Cambridge University

١٢دان هوروبيتس وموشيه ليسك ."مشكلات في اليوتوبيا: اسرائيل مجتمع مثقل بالاعباء " تل ابيب : عام عوبيد ١٩٩٠ ص١٩٧ ميخال شمير وجون ساليفان "التسامح السياسي في اسرائيل" مغموت. الجزء ك ط/٢ (١٩٨٥) ص ١٤٥– ١٦٩.

١٣ العرب الذين صوتوا بنسب عالية لحكومة باراك لم يتلقوا دعوة للمشاركة فيها. والعرب الذين وفروا شبكة امان لحكومة اريئيل شارون لم يكافأوا سياسيا على ذلك.

١٤ انظر ش.ن ايزنشتات " تناقضات الديمقراطية " القدس :المعهد الاسرائيلي للديمقراطية ٢٠٠٥. بوعز عفرون "ديمقراطية غير يهودية" هآرتس ٢٠٠٢/٩/١١ ص ٣/ القسم ب. انظر بنيامين نويبرغ "الاحزاب في اسرائيل" تل ابيب "الجامعة المفتوحة ١٩٩٧. ص١٨٢–١٩٨ يقوب م. لانداو "الاقلية العربية في اسرائيل ، ١٩٦٧–١٩٩١، جوانب سياسية" القدس "الجامعة العبرية ١٩٧٣.اوري شتندل "عرب اسرائيل بين المطرقة والسندان" القدس :اكدمون ١٩٩٢ص ٢٠٠–٢٩١.

١٥ بين هذه الاحزاب والاطر السياسية نجد ":اغودات يسرائيل"، "شاس" "المفدال" غوش ايمونيم"، التي تؤمن بـ "شعب اسرائيل، ارض اسرائيل، توراه اسرائيل" "وبالاستيطان في المناطق المحتلة بالاضافة الى ورثة "كهانا" : "كاهاناحي" ، "شبية التلال"، يسرائيل بيتينو" كورثة لفكرة الترانسفير. جميع هؤلاء ينظر لهم كـ "شرعيون".انظر: ريكي طسلر "الراديكالية الدينية بين الديمقراطية المدافعة عن نفسها والسياسة المدافعة عن نفسها والمواطنة المدافعة عن نفسها" مدينا فحبرا، الجزء ١/٣/(٢٠٠٣) ص ٥٨٥–٦١٩. ريكي طسلر : باسم الله :شاس والثورة الدينية، القدس

كيتر ٢٠٠٣. ايهود شبرنتساك : "رجل يفعل ما يحلو له " تل ابيب : سفريات بوعليم ١٩٨٦.ايهود شبرنتساك : "بين الاحتجاج غير البرلماني والارهاب والعنف السياسي في اسرائيل " القدس :معهد القدس لدراسة اسرائيل ١٩٩٥.

Ehud Sprinzak. Brother Against Brother – Violence and Extremism in Israeli Politics From Altalena to Rabin Assassination. New – York The Free Press، ١٩٩٩

١٦ نجد بينهم سامي سموحة، يوءاب بيلد ، غرشون شابير، اورن يفتحئيل، اسعد غانم، باروخ كميرلينغ وآخرون.

١٧ موشيه ليسك " الخصوصية والتطبيع في علاقات الجيش والحكم في اسرائيل " داخل : ر. كوهين المغور (محرر) "مسائل اساسية في في الديمقراطية الاسرائيلية " تل ابيب :سفريات بوعليم. ١٩٩٩ ص ٢٢٧–٢٤٥.

١٨ استطلاعات كثيرة اجريت بعد احداث تشرين الاول –٢٠٠٠، التي قتل فيها ١٣ مواطنا عربيا، انظر فدهتسور ، المصدر السابق ص٥٩–٦٣.يوحنان بيرس وافرايم يوختمان ياعر. "بين الاتفاق والاختلاف – الديمقراطية ، الامن والسلام في الوعي الاسرائيلي" . القدس "المعهد الاسرائيلي للديمقراطية ١٩٩٨.

١٩ نمر سلطاني. "مواطنون بلا مواطنة" – حيفا "مدى" ٢٠٠٣ ص ٩–١٦

٢٠ وقائع الكنيست. الجلسة ١٧٠ للكنيست الـ١٥، ٢٠٠١/١/١. حول مسائل "قانون العودة" و"حق العودة" انظر :نوعمي كارمي "قانون العودة: حقوق الهجرة وحدودها " تل ابيب : جامعة تل ابيب ٢٠٠٣ ص ١٠٧– ١٢٧.

٢١ وقائع الكنيست – الجلسة ٢٣٦ للكنيست الـ ١٥، ٢٠٠٦/١٠/٢٢

٢٢ مشاريع قوانين "نشرة رقم ٣٠٤٨، ٢٠٠١/١١/٥ ص ١٢٢.

٢٣ شلومو سبيرسكي. "سنة سوداء" مركز "ادفا" ايلول ٢٠٠٢. شلومو سبيرسكي " ملاحظات مركز ادفا على خطة "سور واقٍ " اقتصادية . المصدرالسابق ، ٢٠٠٢/٤/٢٨

٢٤ميخال شفارتس "القانون الاقليمي لتقليص المواطنين غير المرغوب بهم" "اتغار" ٢٠٠٣/١٠/١١ ص١١–١٣ يائير اتنغر وغدعون الون "تمديد العمل بقانون منع جمع شمل العائلات الفلسطينية لفترة ٦ اشهر " هآرتس ٢٠٠٤/٧/١٩.ن. سلطاني ، نفس المصدر ، ص ٣٤–٣٧.

٢٥ دان سوئين "من دولة رفاه الى داروينية اجتماعية : الشرخ الطبقي في اسرائيل " ٢٠٠٥ ص١٣٧–١٨٩ يائير اتينغر "تقرير : العرب الاسرائيليون –تشغيل اقل " هآرتس ٢٠٠٣/١٢/٩. جدعون الون "عضو الكنيست هندل يقترح قانونا يسمح باقامة بلدات لليهود فقط " هآرتس ٢٠٠٤/١٠/١٢.ايلي اشكنازي وجاكي خوري "رؤساء سلطات محلية :معارضة تعيين رئيس بدوي للجنة التخطيط هي معارضة عنصرية " هآرتس ٢٠٠٥/٩/١٣.

٢٦ سوئين ، المصدر السابق ، ص١٣٨.

٢٧ اورن يفتحئيل "نموذج الديمقراطية الاثنية والعلاقات بين اليهود والعرب في اسرائيل: جوانب جغرافية، تاريخية وسياسية " اوفيكيم بجيوغرافيا" ، ٣٧–٣٨ (١٩٩٣)ص٥١– ٥٩

٢٨ سوئين نفس المصدر ص١٣٩

٢٩ رمسيس غرا ورفائيلا كوهن " الفقر في صفوف العرب في اسرائيل وجذور اللامساواة بين العرب واليهود " نشرة (ربفعون لكلكلاة– ﴿الفصلية الاقتصادية﴾ عدد ٤٨ السنة الرابعة) كانون الاول ٢٠٠١، ص ٥٤٣–٥٧١.

يوءاب بيليد "غرباء في اليوتوبيا: المكانة المدنية للفلسطينين في اسرائيل " مجلة ﴿ تيئوريا فبكورت،٣٠﴾ ١٩٩٣ص ٢١–٣٥.

٣٠ تسبي ال بيلغ "غائبون: عقارات ومرتشون" يديعوت احرونوت ٢٠٠٥/٩/٤١، ملحق" ٢٤ ساعة " ص٥، سانتدي كيدار "زمن الاغلبية ، زمن الاقلية :الارض ، القومية ، وقوانين تقادم الملكية في اسرائيل" ﴿عيوني مشباط﴾ الجزء الاول –٣(١٩٩٨) ص٦٦٥ –٧٤٦.

٣١ يوسي يونا " بفضل الاختلاف : مشروع التعددية الثقافية في اسرائيل" القدس : معهد فان لير ٢٠٠٥ ص٣٨

٣٢ شاي الياش "زلزال : النضال يبدأ الان " معاريف ٢٠٠٢/٩/١ ص١–٣. يونا المصدر السابق ص٢٠٧–٢١٤ موشيه رنيفلد "المحكمة العليا الطابع اليهودي للدولة لا يجيز التمييز بين المواطنين" هآرتس ٢٠٠٠/٣/٩ ص أ(١)+(٢)

٣٣ علي ابو ربيعة "لو منعوا اليهود في مكان آخر من السكن لكنا قلنا : عنصرية " ﴿صوت النقب﴾ ١٩٩٨/٣/١٣ ص ٢. غدعون عشت "مناورات الاراضي" يديعوت احرونوت ، ملحق ممون" ١٩٩٨/٣/٣ ص ١٢–١٣. يونا، نفس المصدر ص ١٨٩–١٩١.يوسيف بن دافيد " جهاز التعليم البدوي في النقب :الواقع وضرورة تطويره" القدس :معهد بلوسهايمر ١٩٩٤. يوسيف بن دافيد وعميرام غونين " البدو – فلاحون في العملية الحضرية في النقب" نفس المصدر ٢٠٠١.

٣٤ اورن يفتحئيل والكسندر (سندي) كيدار " عن القوة والارض: نظام الاراضي الاسرائيلي" ﴿تيئوريا فبكورت ، ١٦﴾ ربيع ٢٠٠٠) ص٦٧–١٠٠

٣٥ العرب كأقلية، جرى تقليص مجالهم الارضي دون توقف، مما ادى لاقصائهم الى هامش الدولة والى مناطقها الجبلية والصحراوية او الى احياء فقيرة في المدن المختلطة، حيفا، يافا اللد الرملة وغيرها..

٣٦ غدعون شابير "الارض، العمل والسكان في الكولونيالية الصهيونية : جوانب اقتصادية" داخل . اروي رام (محرر) " المجتمع الاسرائيلي تأملات انتقادية" تل ابيب :﴿بريروت﴾ ١٩٩٣

٣٧ ٩٥٪ من ارض البلاد كانت تعود للسكان الاصليين العرب، اما اليوم فقد باتت الـ ٩٥٪ من هذه الاراضي تعود لليهود كما ان هذه الاراضي غير قابلة للبيع او التأجير للعرب. كذلك فإن عدم المساواة قائمة ايضا في المجالات الاخرى مثل البنى التحتية والعمل والتعليم والتطوير الخ..

٣٨– Yoav Peled and Gershon Shafir. "The Roots of Peacemak ing: The Dynamics of Citizenship in Israel ١٩٤٨–١٩٩٣" ، Inernational Journal of Middle East Studies، ٢٨ (Au– gust، ١٩٩٦) pp. ٣٩١–٤١٣اورن يفتحئيل "الاثنوقراطيا، الجغرافيا والديمقراطية: ملاحظات على سياسة تهويد البلاد. ارض اسرائيل" ﴿الفايم﴾١٩،(٢٠٠) ص٧٨–١٠٥.

٣٩ باروخ كيمرلنيغ "نهاية حكم الاحوساليم "القدس :كيتر ٢٠٠١، والمقصود بـ "الاحوساليم" ﴿اختصار ل : اشكنازيون علمانيون، اشتراكيون ليبراليون وقدامى﴾. باروخ كميرلنغ "الاسرائيليون الجدد: تعدد ثقافات دون تعددية ثقافية " ﴿الفايم ١٦﴾ (١٩٩٨) ص ٢٦٤–٣٠٨

٤٠ ارنون غولان " المؤسسة، لاجئو الحرب والمهاجرون: إعادة تصميم المجال الحضري في حرب الاستقلال وما بعدها" "ابحاث في جغرافيا ارض اسرائيل" ١٩٩٨ ص٢٨–٤٦.دان ياهف " جذور النزاع الصهيوني – الفلسطيني : الرواية التي لم تدرس، لم ترو ولم تعرف" تل ابيب، كتب "عيتون ٧٧" الجزء (و) ٢٦٧ (ايار ٢٠٠٢ ص ٢٦–٢٩.

٤١ تدار الاراضي من قبل "دائرة اراضي اسرائيل" و "الصندوق القومي اليهودي" وتعمل هاتان المؤسستان بمساعدة مؤسسات الدولة على اقامة مستوطنات يهودية وتوسيع حدود مناطق النفوذ وانشاء مجالس اقليمية يهودية خارج نطاق السيادة مثل "مسغاف"، "مغيلوت" وغيرهما، دون السماح بمشاركة "السكان الاصليون".

٤٢يوبرت لويون وراحيل كلوش "السكن وانعدام المساواة في اسرائيل" تل ابيب : مركز ادفا ١٩٩٤.

٤٣ميرون بينفنستي "الخريطة العبرية " ﴿تيئوريا فبكوورت–١١﴾ (شتاء ١٩٩٧ ص٧–٢٩.)